# استراتيجية المنظمة الدولية للهجرة لبلدان الخليج

(2024–2021)

IOM
وكالة الأمم المتحدة للهجرة

تلتزم المنظمة الدولية للهجرة بمبدأ الهجرة الإنسانية المنظمة التي تعود بالنفع على المهاجرين والمجتمع. وبصفتها منظمة حكومية دولية، تعمل المنظمة الدولية للهجرة مع الحكومات وشركائها في المجتمع الدولي من أجل تقديم يد العون لمواجهة التحديات التنفيذية للهجرة، وتعزيز فهم قضايا الهجرة، وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة، وصيانة كرامة المهاجرين الإنسانية والحفاظ على سلامتهم.

---

الناشر: المنظمة الدولية للهجرة
7، طريق الموريون (Route des Morillons)
1211جنيف 19
سويسرا
صندوق بريد: 17
الهاتف: 9111 717 22 41+
الفاكس: 6150 798 22 41+
البريد الالكتروني: hq@iom.int
الموقع الالكتروني: www.iom.int

صورة الغلاف: معالم من دول الخليج. © المنظمة الدولية للهجرة / حسني طويل

الاقتباس المطلوب: المنظمة الدولية للهجرة، 2021. استراتيجية المنظمة الدولية للهجرة لبلدان الخليج (2021-2024). المنظمة الدولية للهجرة، جنيف.

---

رقم الكتاب المعياري الدولي: ISBN 978-92-9268-200-2

جميع الحقوق محفوظة. قدم هذا العمل تحت ترخيص المشاع الإبداعي نسب المصنف – غير تجاري 3.0 لفائدة المنظمات الدولية. (CC BY-NC-ND 3.0 IGO)*

لمزيد من المعلومات: يرجى الاطلاع على حقوق النشر وشروط الاستخدام.

لا يجوز استخدام هذا المنشور أو نشره أو إعادة توزيعة لأغراض تجارية لغرض الانتفاع النقدي، باستثناء الأغراض التعليمية، على سبيل المثال تضمينه في الكتب المدرسية.

التراخيص: ينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالأغراض التجارية أو الحقوق والتراخيص الأخرى إلى: publications@iom.int

* https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/igo/legalcode

PUB2022/045/R

# استراتيجية المنظمة الدولية للهجرة لبلدان الخليج

(2024–2021)

IOM
وكالة الأمم المتحدة للهجرة

# تمهيد

يسعدني أن أقدم استراتيجية المنظمة الدولية للهجرة لبلدان الخليج في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأن أؤكد لكم استمرار المنظمة في التزامها بمواصلة العمل مع الشركاء والجهات المعنية في منطقة الخليج لمعالجة التحديات المعقدة المتصلة بالهجرة، واغتنام الفرص العديدة الناتجة عن تحرك البشر وتنقلهم والفائدة التي يعود بها ذلك على الحكومات والمجتمعات المضيفة والمهاجرين. وتأتي هذه الاستراتيجية استكمالا للاستراتيجية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي صدرت في أوائل عام 2021، وتبحث بشكل خاص في أوجه الهجرة التي تخص بلدان الخليج.

وترحب المنظمة الدولية للهجرة بالتزام بلدان الخليج بالاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وأجندة التنمية المستدامة 2030، وتتطلع إلى مواصلة العمل مع حكومات بلدان المنطقة لكي تفي بالتزاماتها الدولية. من جانبها، وفي إطار التزامها بعقد الأمم المتحدة للعمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تعمل المنظمة مع بلدان الخليج لتعزيز مساهمة الهجرة في تحقيق هذه الأهداف من خلال تعزيز أنظمة حوكمة الهجرة، علماً بانها قد اتخذت عدة خطوات لتحقيق هذا الهدف.

وتأخذ استراتيجية المنظمة الدولية للهجرة لبلدان الخليج في الاعتبار الأولويات الوطنية لحكومات الخليج فيما يخص مستقبل القوى العاملة الوطنية في هذه البلدان، وتسعى إلى إيجاد حلول ترضي جميع الجهات المعنية في مجال الهجرة. وتسعى المنظمة إلى ضمان الحقوق والكرامة الإنسانية لجميع الأشخاص في الخليج، وبناء علاقات ثقة مع الشركاء والجهات المعنية. وتعتمد الاستراتيجية على الرؤية الاستراتيجية للمنظمة الدولية للهجرة للسنوات 2019-2023، حيث تحدد عدداً من الركائز ذات الأولوية للمنظمة، بما في ذلك المرونة والقدرة على التحمل، والتنقل، والحوكمة.

وأود هنا أن أشكر الزملاء على جميع المستويات في المنظمة، ولا سيما على مستوى المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبعثاتها في بلدان الخليج، على مساهماتهم التي أثرت هذه الاستراتيجية، والتي تأتي في وقت زادت فيه وتيرة تنقل البشر نتيجة عدم الاستقرار السياسي، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في العديد من المناطق حول العالم، والتهديد المستمر الذي يمثله تغير المناخ، واتساع فجوة الفقر بين الجنسين، وزيادة العنف ضد المرأة، والتحديات المعقدة المستمرة التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد19-.

وبموجب هذه الاستراتيجية، ستعزز المنظمة الدولية للهجرة تواصلها وتعاونها مع مجموعة واسعة من الشركاء والجهات المعنية في بلدان الخليج كافة، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمعات الاقتصادية والوكالات الأممية الشقيقة وآليات التعاون والمنتديات المشتركة بين الدول، بشأن الأولويات التي تضعها. وأتطلع إلى العمل معكم في السنوات القادمة لضمان أن تكون الهجرة آمنة ومنظمة ونظامية، وألا تكون ناجمة عن اليأس، بل فعلاً اختيارياً.

António Vitorino
المدير العام
المنظمة الدولية للهجرة

# المحتويات


تمهيد iii

المختصرات اللفظيّة v

**1. المقدّمة** 1

**2. الهجرة والتوقعات السياسية لبلدان الخليج** 5
2.1. سياق الهجرة في الخليج 6
2.2. الأولويات الوطنية لبلدان الخليج والتزاماتها الدولية 7

**3. الأولويات الاستراتيجية الإقليمية ومجالات التوسع في عمل المنظمة الدولية للهجرة في بلدان الخليج** 9
3.1. الحوكمة 11
3.2. التنقل 14
3.3. المرونة والقدرة على التحمل 16
3.4. أولويات مشتركة ومتقاطعة 18
3.4.1. البرامج الشاملة 18
3.4.2. إدارة البيانات والابحاث للتدخلات القائمة على الأدلة 19
3.4.3. تغير المناخ 19

**4. سبل تحقيق الأهداف الاستراتيجية** 21
4.1. نهج المنظمة الدولية للهجرة للشراكات الاستراتيجية 22
4.1.1. نهج "الحكومة بأكملها" 22
4.1.2. نهج "المجتمع بأكمله" 22
4.1.3. منظمات الأمم المتحدة وشبكات الأمم المتحدة المعنية بالهجرة 23
4.2. آليات التشاور بين البلدان حول الهجرة 24
4.3. الاتصال الاستراتيجي 24
4.4. كادر من الخبراء الإقليميين والتقنيين 25
4.5. التعاون بين الدول 25

**5. الخلاصة: المنظمة الدولية للهجرة في منطقة الخليج 2024** 27

ملحق 1. نبذة عن المنظمة الدولية للهجرة 30

ملحق 2. خريطة تواجد المنظمة الدولية للهجرة في بلدان الخليج 31

ملحق 3. الأولويات الاستراتيجية في بلدان الخليج 32

# المختصرات اللفظيّة

| | |
|---|---|
| Agenda 2030 | خطة التنمية المستدامة لعام 2030 |
| AVRR | المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج |
| COVID-19 | مرض فيروس كوفيد - 19 |
| CIOP | برنامج المعلومات التعريفية الشامل |
| EHoA | شرق القرن الأفريقي |
| GCC | مجلس التعاون الخليجي |
| GMDAC | مركز تحليل بيانات الهجرة العالمية |
| HDPN | الرابط بين التنمية الإنسانية والسلام |
| HoA | القرن الافريقي |
| MSD | الاستراتيجية المؤسسية للهجرة والتنمية المستدامة |
| IOM | المنظمة الدوليّة للهجرة |
| ISCM | آلية التشاور بين الدول بشأن الهجرة |
| IRIS | النظام الدولي للتوظيف النزيه |
| MENA | منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا |
| NSOs | مكاتب الإحصاء الوطنية |
| ROs | المكاتب الاقليمية |
| SDGs | أهداف التنمية المستدامة |
| SMP | شراكات داعمة لتنقل المهارات |
| TiP | الاتجار بالبشر |
| UN | الامم المتحدة |
| UNCT | فريق الأمم المتحدة القطري |
| UNMN | شبكة الأمم المتحدة للهجرة |
| VOTs | ضحايا الإتجار بالبشر |

"تأتي استراتيجية المنظمة الدولية للهجرة لبلدان الخليج استكمالاً لاستراتيجيتها الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتعكس من خلالها رؤية محددة تعتمد فيها نهجاً تشاركياً مستمراً مع تلك الدول. وقد أطلقت الاستراتيجية في وقت بالغ الأهمية لتعزيز جهود المنظمة الآخذة بالتوسع في بلدان الخليج والهادفة إلى ضمان أن تكون الهجرة آمنة ومنظمة ونظامية، مسترشدة بسياسات وبرامج قائمة على المعلومات والأدلة. وقد صيغت الاستراتيجية وفقاً للأولويات الإقليمية التي تقوم بالأصل على الرؤية الاستراتيجية للمنظمة والجهود التي تبذلها بلدان الخليج لتحسين آليات حوكمة الهجرة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. لذلك، تحرص المنظمة الدولية للهجرة على اتباع نهج يشمل الحكومة والمجتمع كله لإدارة مسألة الهجرة من منظور شامل يرضي جميع الأطراف ويحمي ويعزز حقوق الإنسان وكرامته."

**كارميلا جودو**
**مديرة المكتب الإقليمي (بالقاهرة) للمنظمة الدوليّة للهجرة**
**لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**

"تعكس استراتيجية المنظمة الدولية للهجرة لبلدان الخليج التزام المنظمة المستمر بالعمل في بلدان الخليج ومعها بشأن أكثر قضايا الهجرة أهمية، إذ تعمل المنظمة منذ عقود على توسيع وجودها في المنطقة. وتحدد هذه الاستراتيجية رؤية المنظمة فيما يخص العمل مع الشركاء لتدرس أنظمة الهجرة الحالية وتقييمها والعمل معاً لوضع منهجيات عمل تركز على الإنسان وتتصدى للتحديات المتصلة بالهجرة وتحولها إلى فرص جديدة. أتطلع إلى مواصلة العمل مع شركائنا في الخليج من أجل وضع رؤية مشتركة لأولويات حوكمة الهجرة مع ضمان الحفاظ على حقوق وكرامة وسلامة الجميع."

**حسن مصطفى عبد المنعم**
**المستشار الخاص للمدير العام لمنطقة الخليج**
**المنظمة الدولية للهجرة**

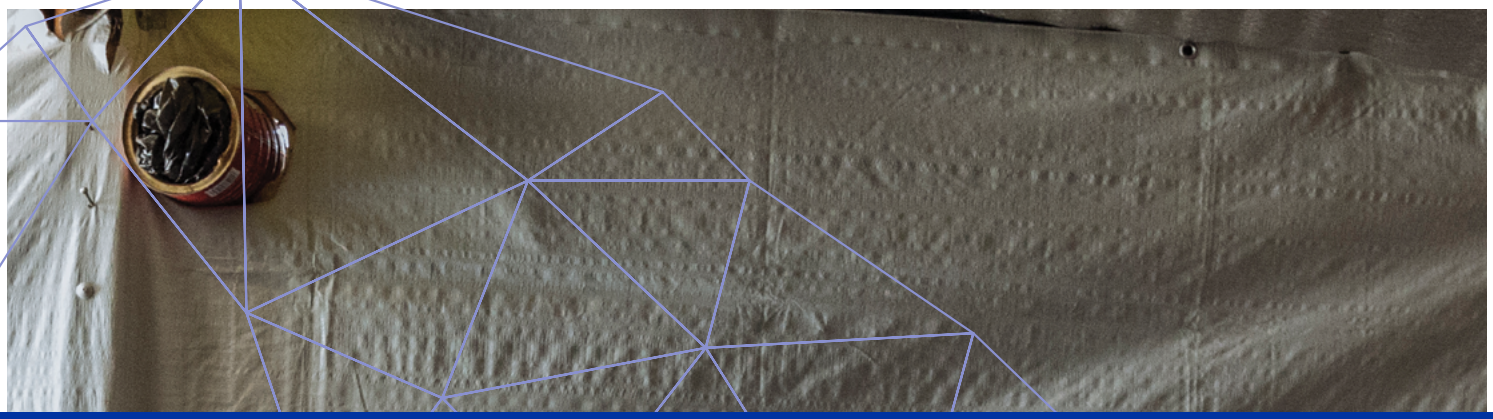

# 1. المقدّمة

أطفال لاجئون في مخيم غير رسمي للاجئين. المنظمة الدولية للهجرة / © ميوز محمد 2019

# 1. المقدّمة

في عام 2020، كان أكثر من ثلاثين مليون مهاجر دولي،[1] أو كما يشار إليهم في منطقة الخليج، عامل أجنبي[2] , يعيشون في بلدان الخليج[3] التي تضم كلاً من البحرين، والسعودية، والكويت، وقطر، وعُمان، والإمارات[4]. واليوم، تُظهر التركيبة السكانية للعديد من بلدان الخليج أن إجمالي عدد المهاجرين يفوق عدد مواطنيها[5]. وفي الوقت نفسه، أظهرت حكومات الخليج التزاماً كبيراً بأهداف التنمية المستدامة واعتمدت كذلك الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وإدراكاً منها للوضع الفريد لمسألة الهجرة في بلدان الخليج، وانطلاقاً من التزاماتها الدولية، تعمل المنظمة الدولية للهجرة، بصفتها الوكالة الأممية والمنظمة الرائدة التي تعمل مع الحكومات في مجال الهجرة، بشكل وثيق مع الجهات المعنية الرئيسية لتعزيز الهجرة الإنسانية والآمنة والمنظمة، وتلتزم بمواصلة العمل مع شركائها في الخليج لضمان حوكمة شاملة للهجرة تراعى فيها الاعتبارات الجنسانية وتقوم على الحقوق ودعم جهود هذه البلدان لتحقيق نتائج إيجابية ومستدامة وتنموية تتماشى مع الخطط والرؤى التنموية الوطنية الخاصة بكل منها.

ومع افتتاح مكتبها في الكويت في عام 1991، رسخت المنظمة الدولية للهجرة وجودها في الخليج. وخلال العقود العديدة الماضية، واصلت المنظمة تأدية دور مهم في منطقة الخليج، ووسعت مؤخراً قاعدة برامجها وشراكاتها في عدد من بلدان المنطقة. وحالياً، تمتلك المنظمة الدولية للهجرة بعثات في البحرين والكويت وقطر، كما تتمتع بحضور وشراكات فعالة في السعودية والإمارات، وتقدم المساعدة المباشرة للعمال المهاجرين وأسرهم وضحايا الاتجار بالبشر في عُمان[6]. وتتميز بعثات المنظمة الدولية للهجرة في منطقة الخليج بامتلاكها لقاعدة شراكات واسعة مع الحكومات والمجتمعات المضيفة والقطاع الخاص ومجتمع المغتربين والمجتمع المدني ومجتمعات المهاجرين والأوساط الأكاديمية وفرق الأمم المتحدة القُطرية و/أو الوكالات الأممية الشقيقة حسب الاقتضاء في كل بلد، من بين جهات معنية أخرى. ونظراً لأن المنظمة الدولية للهجرة هي منسق شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة ومسؤولة أمانة سر الشبكة، تتعاون بعثات المنظمة لدى بلدان الخليج مع الوكالات الأممية الأخرى لتقديم دعم شامل بشأن القضايا ذات الصلة بالهجرة، وبما يدعم الحكومات في تحقيق الأهداف التي ينص عليها الاتفاق العالمي للهجرة وأهداف التنمية المستدامة. وتم إنشاء شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة في خمسة من بلدان الخليج الست، من بينها ثلاث بلدان قدمت مراجعات وطنية طوعية بشأن الاتفاق.

تعرض استراتيجية المنظمة الدولية للهجرة لبلدان الخليج رؤية المنظمة وأولوياتها لبلدان المنطقة، وتكمل مشاريعها ومبادراتها الحالية في المنطقة. كما تضع الأساس المطلوب لتعاون قوي مع بلدان الخليج في مجال الهجرة، وتطرح أهدافها الاستراتيجية بما يتماشى مع ركائز الرؤية الاستراتيجية للمنظمة الدولية للهجرة والتي تم تكييفها لتتناسب مع السياق الخليجي. وتشمل هذه الأهداف تقديم نصح وإرشاد استراتيجي بشأن السياسات وتوفير المساعدة التقنية بشأن قضايا الحوكمة المتصلة بالهجرة، ودعم الشركاء لتمكينهم من ضمان سبل تنقل آمنة وكريمة للمهاجرين، ودعم جهود الحكومات الخليجية في تقييم وتوقع دوافع الهجرة بهدف بناء قدراتها في التعامل مع حركات الهجرة، بما في ذلك من خلال دورها كأطراف فاعلة تعمل في السياقات الإنسانية في الشرق الأوسط وبلدان أخرى.

[1] إجمالي عدد المهاجرين الدوليين في منتصف عام 2020، بوابة بيانات الهجرة (المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة) www.migrationdataportal.org/data?t=2020&i=stock_abs.

[2] يُشار إلى المهاجرين في دول الخليج أيضاً على أنهم عمال متعاقدون مؤقتون.

[3] تركز هذه الاستراتيجية على دول الخليج الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي مع مراعاة القواسم المشتركة في أنماط الهجرة وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية.

[4] يتراوح التوزيع النسبي للعمالة الوافدة حسب النوع في دول مجلس التعاون بين 77.6% إلى 90.9% للذكور و9.1% إلى 22.4% للإناث (المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، إحصاءات العمل في دول مجلس التعاون للربع الأول 2020، أبريل 2021، ص7) www.gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/Labour_Statistics_in_GCC_Countries_Q12020.pdf

[5] تقرير الهجرة في العالم لعام 2020، ص4. https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr-2020-ar.pdf

[6] تدير بعثة المنظمة الدولية للهجرة في البحرين أنشطة المنظمة في السعودية والإمارات، وتدير بعثة المنظمة الدولية للهجرة في الكويت أنشطة المنظمة في عُمان.

ترتكز هذه الاستراتيجية على الاستراتيجية الإقليمية للمنظمة الدولية للهجرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2020-2024 وتُكمِلُها، وتسترشد بأجندة التنمية المستدامة لعام 2030 (أجندة 2030) والاتفاق العالمي للهجرة، وتعتمد على البرامج والسياسات الحالية التي تنفذها بعثات المنظمة الدولية للهجرة في بلدان الخليج وعلى شراكاتها القائمة هناك. وتهدف استراتيجية المنظمة لبلدان الخليج أيضاً إلى ضمان الاتساق والتكامل مع الاستراتيجيات الإقليمية الأخرى للمنظمة الدولية للهجرة، مثل الاستراتيجية الإقليمية 2020-2024 لشرق أفريقيا والقرن الأفريقي، وغيرها من الاستراتيجيات.

إن استراتيجية المنظمة لبلدان الخليج هي وثيقة نحو المستقبل تقر بالأدوار التي تؤديها بلدان منطقة الخليج بوصفها أطرافاً رئيسية فاعلة في المجالين الإنساني والتنموي. كما ترسم مساراً تعزز من خلاله الجهود المبذولة لإيجاد حلول ترضي جميع الأطراف الفاعلة في مجال الهجرة في منطقة الخليج. وعلى مدى السنوات الثلاث إلى الأربع المقبلة، تسعى المنظمة الدولية للهجرة إلى تعزيز جهودها في بلدان الخليج للعمل مع الشركاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية المستدامة على النحو المبين في الاستراتيجية المؤسسية للمنظمة الدولية للهجرة بشأن الهجرة والتنمية المستدامة، وفي إطار التزام المنظمة الدولية للهجرة بـ "عقد الأمم المتحدة للعمل". وتهدف المنظمة إلى العمل مع شركائها لتعزيز دور المهاجرين المهم بوصفهم روافع للتنمية يشاركون ويسهمون بنشاط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان الخليج وبلدانهم الأصلية كذلك. ويسترشد عمل المنظمة الدولية للهجرة في منطقة الخليج، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعالمياً، بالمبادئ القائمة على الحقوق[7] ومبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"[8]، والتي تؤكد أهمية حماية حقوق جميع المجتمعات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص المتّجر بهم، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، وضمان حقوق وكرامة وسلامة وحماية الإنسان.

الأطفال النازحون في السويداء، سوريا، حيث تستطيع المنظمة الدولية للهجرة الوصول إلى المستفيدين. © المنظمة الدولية للهجرة 2013

[7] وضع البرامج باعتماد النهج القائم على الحقوق، المنظمة الدولية للهجرة https://publications.iom.int/books/rights-based-approach-programming

[8] عدم ترك أي أحد خلف الركب، مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة https://unsdg.un.org/2030-agenda/universal-values/leave-no-one-behind

# 2. الهجرة والتوقعات السياسية لبلدان الخليج

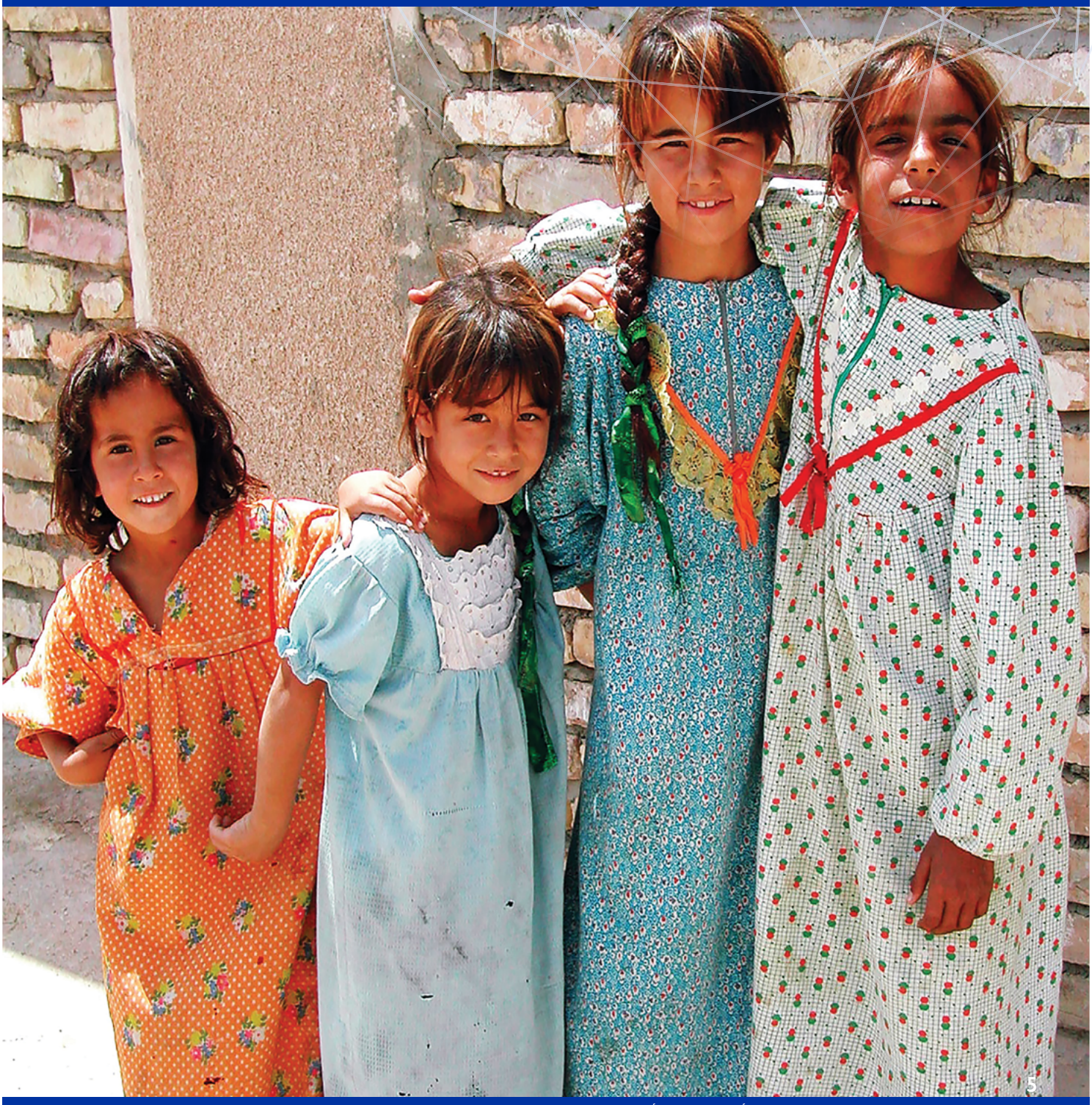

فتيات عراقيات يقفون أمام الكاميرا ، أم قصر ، العراق. © المنظمة الدولية للهجرة / جيف لابوفيتز 2003

# 2. الهجرة والتوقعات السياسية لبلدان الخليج

## 1.2. سياق الهجرة في الخليج

غالباً ما تتضمن تدفقات الهجرة إلى الخليج تنقل اليد العاملة والهجرة من جنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا، وأفريقيا، ومن داخل الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى أنه بينما يُستخدم مصطلح "عامل أجنبي" في سياق الخليج للإشارة إلى الأشخاص الذين ينتقلون إلى بلدان المنطقة لغايات العمل، تشير المنظمة الدولية للهجرة إلى هؤلاء الأفراد على أنهم "مهاجرون" وفقاً للتعريف المؤسسي للمنظمة المدرج في مسرد مصطلحات الهجرة.[9] وفي المسرد، تستخدم المنظمة الدولية للهجرة مصطلح "مهاجر" للإشارة إلى الأشخاص الذين يغادرون بلد إقامتهم المعتاد لأي سبب كان.

ويدخل معظم المهاجرين إلى الخليج بصفة عمال متعاقد معهم وفق عقود مؤقتة وبموجب نظام **الكفالة**[10]. وفي هذا الإطار، نفذت العديد من بلدان الخليج إصلاحات في نظام **الكفالة**[11]، تضمن بعضها اتخاذ خطوات رئيسية لمنع تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والتصدي لهما، واعتماد أنظمة تصاريح عمل بالكفالة الشخصية للعمال ذوي المهارات العالية، وتعزيز ممارسات التوظيف الأخلاقية لحماية العمال من سوء المعاملة والاستغلال، وكذلك ضمان ممرات [12] آمنة ونظامية.

ونتيجة للتنمية الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها بلدان الخليج على مدى العقود القليلة الماضية، استقطبت المنطقة الملايين من العمال المهرة، ومتوسطي المهارة، وقليلي المهارات إلى مختلف القطاعات، بما في ذلك البناء والتشييد والصيانة والخدمات والبيع بالتجزئة والخدمات المنزلية[13]. وتعتبر الفروقات في الدخل بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد دافعاً رئيسياً للهجرة، حيث توفر بلدان الخليج أجوراً أعلى وفرص عمل أكبر للمهاجرين. ويتيح ذلك لهؤلاء العمال فرصة إرسال التحويلات إلى أوطانهم[14] وتغذية اقتصادات بلدان المنشأ والمقصد، ما يبرز دورهم كعوامل تنموية.

وتشمل الهجرة إلى الخليج أيضاً تدفقات الهجرة المختلطة، والتي تعود إلى دوافع اجتماعية واقتصادية وسياسية وأخرى تتصل بالبيئة والنزاعات، كلها مترابطة ومتعددة. ولطالما كانت الهجرة على طول الطريق الشرقي، أي التنقل من بلدان الشرق والقرن الأفريقي إلى اليمن وباتجاه البلدان الواقعة في شبه الجزيرة العربية[15]، ممراً هاماً للهجرة. ولطالما كانت حركة الهجرة على طريق العبور الممتد بين القرن الأفريقي والطريق الشرقي إلى اليمن أحد أكثر الطرق البحرية ازدحاماً في العالم التي تؤثر على مسألة الهجرة في بلدان الخليج[16]. وعلى الرغم من التقلبات التي أحدثتها جائحة فيروس كورونا 2019 (كوفيد19-)، إلا أنه يظل من غير المتوقع أن تتغير أهمية هذا الممر. فالدوافع الأساسية للهجرة، على طول الطريق الشرقي، لا تزال اقتصادية[17]. وبشكل أكثر تحديداً، فإن الهجرة على طول هذا الطريق مدفوعة بالبطالة، وفقدان مصدر الدخل أو عدم كفايته، ناهيك عن عوامل أخرى تتصل بالأراضي مثل الصدمات المناخية واستنزاف الأراضي[18]. وفي بعض السياقات، تؤدي النزاعات وعدم الاستقرار السياسي إلى تفاقم هذه الدوافع. وفي الوقت الذي قد تساهم فيه تلك الدوافع في تغذية تدفقات الهجرة غير النظامية إلى بلدان الخليج، إلا أن المهاجرين النظاميين قد يجدون أنفسهم في وضع غير نظامي بسبب تخطي فترة التأشيرة أو تغيير العمل[19] أو خسارته أو حتى الاختفاء.

---

[9] مسرد مصطلحات الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة، "المهاجر" ص133-132.

[10] يفرض نظام الكفالة على جميع المهاجرين أن يكون لديهم كفيل داخل البلد المتوجهين إليه، عادة ما يكون صاحب العمل. ويدير نظام الكفالة العلاقة بين الكفيل والمهاجر من خلال مجموعة من المتطلبات القانونية والإدارية فيما يتعلق بما يلي: الدخول والتأشيرة إلى بلد المقصد، وتجديد تصاريح العمل والإقامة، وإنهاء التوظيف، ونقل الإقامة إلى أصحاب عمل مختلفين، والخروج من بلد المقصد. ويُعمل بهذا النظام في معظم دول الخليج، وكذلك لبنان والأردن، مع اختلاف اللوائح التنظيمية من دولة إلى أخرى. ونفذت العديد من دول الخليج إصلاحات على نظام الكفالة.

[11] الاستراتيجية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2024-2020، المنظمة الدولية للهجرة، ص13.

[12] المرجع نفسه، ص14-13.

[13] تقرير الهجرة في العالم لعام 2020، المنظمة الدولية للهجرة، ص84-83.

[14] المرجع نفسه.

[15] المنظمة الدولية للهجرة. حركات الهجرة بين القرن الأفريقي وشبه الجزيرة العربية لعام 2020، 26 يناير 2021، https://reliefweb.int/report/yemen/2020-migrant-movements-between-horn-africa-and-arabian-peninsula-january-december-2020.

[16] خطة الاستجابة الإقليمية للمهاجرين في القرن الأفريقي واليمن، ص8.

[17] المرجع نفسه.

[18] المنظمة الدولية للهجرة. حركات الهجرة بين القرن الأفريقي وشبه الجزيرة العربية لعام 2020.

[19] سيختلف هذا وفقاً للوائح التنظيمية المتبعة وكذلك الإصلاحات الجاري تنفيذها في دول الخليج المختلفة.

أجرت العديد من بلدان الخليج حملات تطعيم ضد كوفيد19 شملت المهاجرين، وفي بعض الحالات وضعت تلك البلدان شروطاً خاصة بالمهاجرين المخالفين. ومع ذلك، لا يزال الوضع غير النظامي أو المخالف يشكل تحدياً أمام الجهود المبذولة، إذ يخشى المهاجرون من أن تتعرف عليهم السلطات، حيث إن لدى بلدان الخليج المختلفة لوائح مختلفة حول إدارة القوى العاملة الأجنبية. علاوة على ذلك، لا يزال المهاجرون يتعرضون لخطر الاتجار بالبشر سواء خلال رحلة هجرتهم إلى بلدان الخليج أو داخلها. وإقراراً بهذا التحدي الكبير، تتخذ العديد من الحكومات الخليجية تدابير فعالة لمكافحة الاتجار بالبشر.

أثرت تدفقات الهجرة إلى بلدان الخليج على التركيبة السكانية للعديد من تلك البلدان، بحيث أصبح المهاجرون يشكلون النسبة الأكبر من سكانها[20]. ولطالما ضمّنت بلدان الخليج في خططها التنموية استراتيجيات وبرامج لتوطين الوظائف، بهدف تشجيع مشاركة مواطنيها في سوق العمل، وتنويع اقتصاداتها، والحد من الاعتماد على عائدات النفط. وسيكون لهذه الخطط تأثير كبير على سياسات هجرة اليد العاملة في المستقبل وبالتالي على المهاجرين، حيث سيصبح المزيد من الوظائف حكراً على المواطنين. ومع ذلك، ستستمر الفوارق الاقتصادية الكبيرة في العالم في التأثير على قرارات المهاجرين بالهجرة إلى بلدان الخليج لتأمين سبل عيشهم، وكذلك في التأثير على أسرهم التي يعيش معظمها في بلدانهم الأصلية. وفي غضون ذلك، ستستمر بلدان الخليج في الاعتماد على العمال المهاجرين على الرغم من خطط توطين الوظائف والأتمتة، والتي ستشمل الوظائف التي لا تتطلب مهارات عالية، فضلاً عن الأعمال التي تتطلب مهارات عالية. وستتضاعف هذه الاتجاهات بفعل تأثيرات التدهور البيئي وتغير المناخ على الهجرة إلى بلدان الخليج وخارجها، بالإضافة إلى زيادة التحديات التي تواجه الصحة والتنقل على النحو الذي شهدناه خلال جائحة كوفيد19.

## 2.2. الأولويات الوطنية لبلدان الخليج والتزاماتها الدولية

تبنت بلدان الخليج أهداف التنمية المستدامة وأدرجتها في أجنداتها ورؤاها الوطنية. علاوة على ذلك، تشترك خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية للحكومات الخليجية المختلفة في العديد من الأولويات. ومن بين تلك الأولويات، تم تحديد النقاط التالية المتوقع أن يكون لها دور في تشكيل تطورات الهجرة الرئيسية في منطقة الخليج:

1. النمو الاقتصادي التحويلي وتنويع الاقتصادات
2. التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الصحة والتعليم
3. تنمية مهارات الأجيال القادمة والشباب
4. تمكين المرأة في القوى العاملة
5. التأهب للكوارث البيئية والمناخية
6. الحفاظ على الهوية الثقافية
7. الشراكة لتحقيق التنمية المستدامة

[20] تقرير الهجرة في العالم لعام 2020، ص70.

كما تتناول العديد من الخطط الوطنية لبلدان الخليج أولوياتها المتعلقة بالعمال الأجانب في سوق العمل وتركز على مجالات مختلفة، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية للسكان (بمن فيهم المهاجرين)، ووضع معايير ومتطلبات المهارات، وتحسين ظروف العمل والمعيشة للأجانب، ومكافحة الاتجار بالبشر، وإصلاح أنظمة إدارة هجرة اليد العاملة (بما في ذلك إصلاح أنظمة إصدار التأشيرات).

وقادت بلدان الخليج وشاركت كذلك في الحوارات الإقليمية وآليات التشاور بين الدول، وقد تم تسليط الضوء على عدد منها في هذا القسم. ومن بين هذه الآليات حوار أبو ظبي بين الدول الآسيوية المرسلة والمستقبلة للعمالة (حوار أبو ظبي)، وهو منتدى للحوار والتعاون بين بلدان الخليج والدول الآسيوية، تشارك فيه المنظمة بصفة مراقب، وتوفر الخبرة التقنية من خلال المساهمة في أجندته البحثية ومجالات العمليات الأخرى التي سيتم تناولها في قسم لاحق. كما تشارك عدد من بلدان الخليج بصفة مراقب في المشاورات الوزارية للتوظيف في الخارج والعمالة التعاقدية من دول آسيا (عملية كولومبو). علاوة على ذلك، ترأست دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2020 قمة المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، وهي أيضاً جزء من عملية "بالي" المعنية بمكافحة التهريب والاتجار بالبشر والجرائم العابرة للحدود ذات الصلة. وتعد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جزءاً من عملية التشاور الإقليمية العربية حول الهجرة واللجوء، وهي عملية استشارية إقليمية، وأمانتها الدائمة هي جامعة الدول العربية، وهي شريك للمنظمة الدولية للهجرة منذ فترة طويلة.

وفي ضوء اتجاهات الهجرة في بلدان الخليج، إلى جانب أولوياتها الوطنية، تقدم هذه الاستراتيجية نهجاً شاملاً للهجرة تسعى المنظمة الدولية للهجرة إلى تحقيقه من خلال اتفاقيات الشراكة الحالية والجديدة مع الحكومات والقطاع الخاص (بما في ذلك وكالات التوظيف وأرباب العمل) والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والوكالات الأممية والمنظمات الدولية، وكذلك من خلال شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة.

# 3. الأولويات الاستراتيجية الإقليمية ومجالات التوسع في عمل المنظمة الدولية للهجرة في بلدان الخليج

عامل في سوق المباركية القديم، الكويت. © Unsplash 2018 / نعمان عبد الحفيظ

# 3. الأولويات الاستراتيجية الإقليمية ومجالات التوسع في عمل المنظمة الدولية للهجرة في بلدان الخليج

استجابة لاتجاهات الهجرة والتطورات الجارية في بلدان الخليج، وخطط وأولويات التنمية الوطنية لحكومات الخليج، والأطر والاتفاقيات الدولية، مثل أجندة 2030 والاتفاق العالمي للهجرة، حددت المنظمة الدولية للهجرة **تسعة** أهداف استراتيجية لعملها في بلدان الخليج. وتندرج هذه الأهداف الاستراتيجية تحت مظلة ركائز **الحوكمة والتنقل والمرونة** التي تمت الإشارة إليها في الرؤية الاستراتيجية للمنظمة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بالإضافة إلى وضع الأهداف تحت هذه الركائز الثلاث، فإنها تتقاطع أيضاً. وتعالج برامج المنظمة الدولية للهجرة وسياساتها وتدخلاتها البحثية[21]، الواقع متعدد الأبعاد للهجرة والترابط بين مختلف المجالات والقطاعات، مثل التقاطع بين الصحة وإدارة الحدود، وتنقل العمالة والحماية الاجتماعية، وحالات الطوارئ، والحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ. ويعكس هذا نهج المنظمة المتكامل لمعالجة الهجرة بشكل شامل ومن خلال الربط بين الحكومات والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى، لإيجاد حلول ومسارات مبتكرة للاستفادة بالحد الأقصى من الفرص التي توفرها الهجرة ومعالجة التحديات التي تواجهها. وتهدف المنظمة الدولية للهجرة إلى مواصلة تقديم وتوسيع تدخلات[22] البرامج المتكاملة والتقنية المشتركة، بما في ذلك تلك التي تتعلق بمجالات حوكمة هجرة اليد العاملة، والإدارة المتكاملة للحدود، بما في ذلك الإدارة الصحية للحدود، والتقديم الذكي لطلبات الهجرة، والتوظيف الأخلاقي وبرامج التوجيه، وسبل التنقل الآمنة، والبرامج البيئية والمناخية، وتنمية المهارات وشراكات التنقل، والكشف عن عمليات الاتجار بالبشر، والحماية، والوقاية والإحالة، وبرامج العودة الطوعية وإعادة الإدماج. ومع وجود هدف مماثل لمعالجة الهجرة بشكل شامل، فإن المنظمة الدولية للهجرة تسترشد في عملها بنهج قائم على ممرات الهجرة، يأخذ في الاعتبار الترابط بين التجارب في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

تتناول الأهداف الاستراتيجية التسعة الأولويات ذات الصلة بسياق الهجرة في بلدان الخليج. وتدرك المنظمة الدولية للهجرة، بشكل خاص، الفروقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل بلد من تلك البلدان. ولهذا السبب، تعمل بعثات المنظمة الدولية للهجرة لدى بلدان الخليج مع الجهات المعنية في كل بلد لضمان استجابة الحوارات والتدخلات بشكل مباشر لاحتياجات البلدان وأولوياتها. وتتعاون المنظمة مع الشركاء لوضع رؤية مشتركة نحو إدارة معززة للهجرة تتماشى مع خطط التنمية الوطنية، وتضمن حقوق وكرامة المواطنين والمهاجرين في بلدان الخليج. وتشدد القيم المؤسسية الأساسية للمنظمة على أهمية بناء علاقات الثقة، وفي الوقت نفسه، تنفذ المنظمة أنشطة مشابهة، وفي بعض الحالات، الأنشطة نفسها عبر بعثاتها الخليجية، ما يضمن التنسيق بين البعثات ويساعدها على تحديد اتجاهات الهجرة المماثلة وأفضل الممارسات المتبعة بين بلدان الخليج. كما يتيح إطار النتائج الاستراتيجية للمنظمة الدولية للهجرة إقامة الروابط عبر هذه التدخلات من خلال تسليط الضوء على النتائج التي تم تحقيقها. وتتناول الأقسام التالية بإسهاب أهداف المنظمة الدولية للهجرة الاستراتيجية وغاياتها الاستراتيجية لبلدان الخليج.

[21] تعكس عمليات المنظمة الدولية للهجرة ومجالات التركيز المواضيعية مجموعة أنشطتها العالمية بالكامل، بما في ذلك: (أ) التنقل والتوجيه قبل المغادرة وإعادة التوطين؛ (ب) التأهب لحالات الطوارئ والوقاية منها والاستجابة لها؛ (ج) الانتقال والتعافي بعد الأزمات، بما في ذلك بناء السلام؛ (د) صحة الهجرة ، بما في ذلك التقييمات الصحية، والصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي ؛ (هـ) تنقل اليد العاملة والتنمية البشرية؛ (و) مساعدة المهاجرين وحمايتهم، ومكافحة الاتجار بهم، ومساعدة المهاجرين المستضعفين، والمساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج؛ (ز) إدارة الهجرة والحدود؛ (ح) سياسة الهجرة والبحوث والتعاون والشراكات؛ (ط) الهجرة والبيئة وتغير المناخ.

[22] تعمل بعثات المنظمة الدولية للهجرة في الخليج حالياً على تنفيذ عدد من البرامج التقنية الشاملة. ومن الأمثلة على هذه البرامج: برنامج حماية وتنمية مهارات العمال المنزليين، وبرنامج تدريبي مشترك لمفتشي العمل حول مكافحة الاستغلال في العمل والاتجار بالبشر، وبرنامج الحماية بشأن مكافحة الاتجار يشمل أيضاً تدريباً لمفتشي العمل ووكالات التوظيف وفق معايير نظام النزاهة الدولية للعمل.

الأولويات الاستراتيجية
التنقل
التحمل على المدى القصير والمتوسط
الحوكمة
الهدف الاستراتيجي 1
ضمان سبل تنقل آمنة للمهاجرين خلال مراحل دورة الهجرة من تاريخ مغادرتهم إلى منطقة الخليج واثناء وجودهم فيها وحتى خروجهم منها
الهدف الاستراتيجي 2
وضع نهج وآلية شاملين لمكافحة الاتجار بالبشر من خلال الاستعانة ببرامج الوقاية والحماية والمحاسبة والسياسات والشراكات
الهدف الاستراتيجي 1
التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لحركة الهجرة في بلدان الخليج، بما يشمل دراسة دعم حكومات بلدان الخليج في أوجه الترابط بين الهجرة والبيئة وتغير المناخ وتقييم التحديات ذات الصلة بالصحة
الهدف الاستراتيجي 2
العمل كشريك لحكومات الخليج في دعم وضع استراتيجيات الاستجابة الانسانية والطارئة للدول خارج منطقة الخليج
الهدف الاستراتيجي 1
رفع مستوى التواصل والتنسيق بشأن الأولويات الرئيسية للهجرة، ومعالجة التبعات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على تغير التركيبة السكانية في بلدان الخليج
الهدف الاستراتيجي 2
توفير المساعدة التقنية والدعم لحكومات بلدان الخليج لتكون إدارة تنقل الأيدي العاملة بشأن السياسات مراعية لحقوق الإنسان وأن هناك إجراءات ثابتة لحماية المهاجرين
الهدف الاستراتيجي 3
العمل كجهة منظمة لآليات التشاور بين بلدان وحوارات السياسات بين حكومات الخليج من جهة ودول المنشأ والعبور من افريقيا وآسيا، من جهة أخرى حول قضايا الهجرة المتعلقة بهذه الممرات
الهدف الاستراتيجي 4
تقديم الدعم التقني لحكومات الخليج في تحقيق أهدافها الرامية لزيادة مشاركة مواطنيها في سوق العمل وتحسين مهارات المهاجرين، مع التركيز على الشباب والنساء بشكل خاص
الهدف الاستراتيجي 5
تسهيل الحوارات وبناء قدرات حكومات الخليج لتمكين الجميع من الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الأشخاص المتنقلين، وتقييم تأثير التنقل على الصحة العامة

## 3.1. الحوكمة

تعمل الحكومات الخليجية على إصلاح حوكمة الهجرة، وفي الوقت ذاته ترسم رؤية نحو قوى عاملة وطنية أكثر كفاءة، أثناء تقييمها التركيبة السكانية الداخلية في مجتمعاتها وتقييم احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية. وتعقد المنظمة الدولية للهجرة شراكات مع مجموعة من الجهات الفاعلة في مجال الهجرة لتقييم أنظمة وعمليات حوكمة الهجرة والارتقاء بها. وقد أقامت بعثات المنظمة في منطقة الخليج شراكات مع الوزارات الوطنية، والهيئات والوكالات الحكومية الإقليمية والمحلية، وأرباب العمل، والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة، حيث تقدم المنظمة عبر هذه الشراكات، المساعدة التقنية والاستراتيجية على مستوى السياسات لتعزيز قدرات الشركاء الحالية في مجال حوكمة الهجرة، وهذا يشمل هجرة الأيدي العاملة، وتوفير المساعدة وتدابير الحماية للمهاجرين. وتقدر المنظمة الدولية للهجرة الإصلاحات التي أجرتها العديد من حكومات بلدان الخليج على نظام الكفالة لتعزيز حوكمة الهجرة المحسنة. وتعطي المنظمة الأولوية لتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومات الخليجية لتعزيز قدرتها على مراقبة التدابير المطبقة وتقييمها وإنفاذها ومواصلة جهودها الإصلاحية لنظام الكفالة. كما تدعم المنظمة بلدان الخليج لإجراء فحص دقيق لآثار نظام الكفالة على حقوق المهاجرين وحمايتهم، بما في ذلك العمال المنزليين المهاجرين، وتحديد تدابير وأولويات الإصلاح المناسبة.

ومن منظور الحوكمة، تستخدم المنظمة الدولية للهجرة نهجاً على مستوى الأنظمة لتحقيق تحول يضمن إدارة فعالة وآمنة ومنظمة وكريمة للهجرة. وتسعى المنظمة إلى تعزيز التعاون والتآزر مع شركائها بهدف العمل من أجل رؤية مشتركة تتمثل في الوصول إلى حوكمة رشيدة للهجرة. كما تعمل على تنظيم وتسهيل العمليات التشاورية بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد لتعزيز التعاون الأقاليمي سعياً وراء وضع آليات متسقة لحوكمة الهجرة. وتمثل الأهداف الاستراتيجية المعروضة في هذا القسم رؤية المنظمة الدولية للهجرة للبناء على تدخلات الحوكمة الحالية والناجحة للمنظمة في منطقة الخليج. وتهدف المنظمة إلى مواصلة إعطاء الأولوية للمجالات الحرجة مثل إدارة هجرة العمالة، والحماية الاجتماعية الشاملة والمنصفة، وإدارة الحدود، والصحة، وتنمية المهارات للسكان المستضيفين والمهاجرين، والتوعية بأهمية توفير لقاح كوفيد19- والحصول على التطعيم. وفي صميم ركيزة الحوكمة لديها، تضع المنظمة على عاتقها مسؤولية دعم حكومات بلدان الخليج في تنفيذ التزاماتها العالمية تجاه الاتفاق العالمي للهجرة والإبلاغ عن ذلك عبر استخدام شبكات الأمم المتحدة المعنية بالهجرة على وجه الخصوص. وتتضمن ركيزة الحوكمة خمسة أهداف استراتيجية تشمل:

### الهدف الاستراتيجي 1:

رفع مستوى التواصل والتنسيق بشأن الأولويات الرئيسية للهجرة، ومعالجة التبعات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على تغير التركيبة السكانية في بلدان الخليج

**أ.** مساعدة حكومات بلدان الخليج في بناء قدراتها من ناحية الإبلاغ عن مستوى تقدمها في تنفيذ التزاماتها وواجباتها الدولية، وذلك يشمل أهداف التنمية المستدامة والاتفاق العالمي للهجرة وغيرها من الأطر والالتزامات الأخرى. وفي ظل هذه العملية، تقدم المنظمة الدعم للجهود المستمرة التي تبذلها الحكومات في جمع البيانات وإنتاج المعرفة بشأن الهجرة.

**ب.** الاستفادة من/ تعزيز المشاركة النشطة والقيادة لممثلي بلدان الخليج في الاتفاق العالمي للهجرة وترأس مناقشات الشراكة مع شبكات الأمم المتحدة المعنية بالهجرة لدعم البرامج والسياسات ذات الأولوية، وأولويات حشد الدعم لموضوع الهجرة.

**ت.** إيجاد قناة للتواصل المفتوح مع الحكومات الخليجية حول التركيبة السكانية في بلدانها، وضمان التنسيق والتعاون معها فيما يتعلق بأولويات واللغة المستخدمة في توصيفها والنظرة تجاهها، بما في ذلك فهم دور المهاجرين بصفتهم عوامل تنموية. إنشاء قنوات مفتوحة للحكومات للاستفادة من الخبرة التقنية للمنظمة الدولية للهجرة بشأن الهجرة.

## الهدف الاستراتيجي 2:

توفير المساعدة التقنية والدعم بشأن السياسات لحكومات بلدان الخليج لتكون إدارة تنقل الأيدي العاملة مراعية لحقوق الإنسان وأن هناك إجراءات ثابتة لحماية المهاجرين

**أ.** مساعدة الحكومات الخليجية في الحوكمة الفعالة للهجرة، وهذا يشمل آليات إدارة تنقل الأيدي العاملة وذلك في إطار التزامها بالاتفاق العالمي للهجرة وأهداف التنمية المستدامة وأجنداتها الوطنية، وبما يتماشى مع الاستراتيجية المؤسسية للمنظمة الدولية للهجرة بشأن الهجرة والتنمية المستدامة. هذا فضلاً عن اعتماد نماذج وحلول المنظمة القائمة على التكنولوجيا لحوكمة الهجرة حسب الحاجة والتي تناسب السياق الخليجي.

**ب.** تقديم الدعم التقني لحكومات الخليج في مبادراتها الرامية إلى إصلاح آليات إدارة تنقل اليد العاملة، لا سيما تلك المتصلة بنظام الكفالة والسياسات المتعلقة باختفاء المهاجرين. وتقديم المساعدة التقنية لهذه المبادرات عن طريق ضمان استخدام آليات عمل شاملة تحمي حقوق الفئات الضعيفة والمهمشة، مثل العمالة المنزلية، مع ضمان حصول أصحاب العمل على حقوقهم الواجبة.

**ت.** مساعدة الحكومات في تحليل وتحديد أولويات الإصلاح المتعلقة بالحماية الاجتماعية لعموم السكان المهاجرين مع التركيز بشكل خاص على العمالة المنزلية وغيرها من الفئات الضعيفة.

**ث.** التحاور مع حكومات بلدان الخليج لإيجاد طرق لإنشاء مساحات وملاجئ آمنة لجميع المهاجرين المستضعفين المحتاجين للحماية.

## الهدف الاستراتيجي 3:

العمل كجهة منظمة لآليات التشاور بين البلدان وحوارات السياسات بين حكومات الخليج من جهة ودول المنشأ والعبور، من افريقيا وآسيا، من جهة أخرى حول قضايا الهجرة المتعلقة بهذه الممرات

**أ.** المساهمة في دعم الحوار حول السياسات وآليات التشاور بين بلدان الخليج ودول المنشأ والعبور بشأن ممرات الهجرة من خلال آليات التشاور الحالية والجديدة بين الدول.

### الهدف الاستراتيجي 4:

تقديم الدعم التقني لحكومات الخليج في تحقيق أهدافها الرامية لزيادة مشاركة مواطنيها في سوق العمل وتحسين مهارات المهاجرين، مع التركيز على الشباب والنساء بشكل خاص

---

**أ.** مساعدة الحكومات الخليجية في وضع آليات يمكن معها تحديد المهارات وأخذ المطلوب منها وتشجيع هجرة العمالة الماهرة إلى بلدان الخليج، وفي الوقت نفسه توفير حلول ترضي جميع الجهات المعنية؛ على سبيل المثال، من خلال استخدام إطار عمل شراكات تنقل المهارات الذي وضعته المنظمة الدولية للهجرة. هذا فضلاً عن تسليط الضوء على دور الهجرة في دفع جهود التنمية المستدامة قدماً.

**ب.** تقديم الدعم من خلال المساعدة التقنية في مجالات تقييم المهارات وبرامج التنمية لدعم اندماج الشباب الوطني في سوق العمل ودعم رفع مستوى مهارات الشباب المهاجرين.

**ت.** تسهيل/ تنظيم المساعدة التقنية لحكومات بلدان الخليج في مجال تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، وذلك يشمل الارتقاء بمهارات النساء المهاجرات.

### الهدف الاستراتيجي 5:

تسهيل الحوارات وبناء قدرات حكومات الخليج لتمكين الجميع من الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الأشخاص المتنقلين، وتقييم تأثير التنقل على الصحة العامة

---

**أ.** البناء على الشراكة الاستراتيجية القائمة مع منظمة الصحة العالمية لإكمال التقييم الجاري للتحديات الصحية، ووضع المهاجرين فيما يخص حصولهم على الخدمات الصحية في بلدان الخليج. ووفقاً لنتائج التقييم، تحديد الأولويات الصحية للأشخاص المتنقلين ووضع خطة لمعالجة هذه التحديات بالتعاون مع الحكومات الخليجية.

**ب.** مساعدة الحكومات في تقييم الظروف الصحية للمهاجرين والمخاطر الموجودة على طول سلسلة التنقل، بما في ذلك أنظمة الفحص الصحي، واعتماد إطار إدارة الخدمات الصحيّة ومراقبة الحدود وحركة التنقل الخاص بالمنظمة كمرجع.

**ت.** تعزيز الاستجابة لجائحة كوفيد19 من خلال نهج رباعي الأبعاد:

1. توفير التدريب للكيانات الحكومية ذات الصلة حول تأثير التنقل على الصحة في سياق السيطرة على انتشار الجائحة؛
2. التعاون مع الوكالات الأممية للدعوة إلى إدراج المهاجرين في خطط التطعيم الوطنية، وخاصة المهاجرين المخالفين؛
3. معالجة التردد بشأن أخذ المطاعيم بين المهاجرين من خلال حملات التوعية؛
4. زيادة الوعي حول الإبلاغ غير الصحيح/التمييزي الذي يصنف المهاجرين على أنهم "حاملين" لوباء كوفيد19.

## 3.2. التنقل

تتعاون المنظمة الدولية للهجرة مع بلدان المنشأ والعبور والحكومات المستضيفة لتلبية احتياجات المهاجرين وحقوقهم ومعالجة مواطن ضعفهم هم وأفراد أسرهم على طول ممرات الهجرة، بما في ذلك عودتهم وإعادة إدماجهم. وتتبنى المنظمة نهجاً شاملاً قائماً على طرق الهجرة لضمان سبل تنقل آمنة ومنظمة وإنسانية لهؤلاء المهاجرين. ويدعم هذه الجهود سياسة المنظمة الدولية للهجرة بشأن النطاق الكامل للعودة وإعادة القبول وإعادة الإدماج. وتتولى بعثات المنظمة في بلدان الخليج بعض أعمالها المتعلقة بالهجرة والتنقل. وتحت رعاية منتدى "حوار أبوظبي"، يعمل مكتب المنظمة الدولية للهجرة في البحرين كموقع إداري لبرنامج المعلومات والتوجيه الشامل، وهي مبادرة متعددة البلدان تدعو إلى توجيه منسق ومناسب للمهاجرين في جميع مراحل دورة هجرة اليد العاملة. ويشمل البرنامج مراحل ما قبل التوظيف وما قبل المغادرة وما بعد الوصول والعودة. وقد وضعت المنظمة الدولية للهجرة هذا البرنامج من أجل تلبية احتياجات المهاجرين للمعلومات في سياق منطقة الخليج. ونتيجة لهذه التجربة، تقع على عاتق مكتب المنظمة الدولية للهجرة في البحرين مهمة دعم المنظمة على الصعيد العالمي في الدعوة إلى أن تكون برامج المعلومات متسقة مع هذا النهج.

وتقديراً للالتزام المتزايد لعدد من الحكومات الخليجية بمكافحة الاتجار بالبشر في بلدانها وبالتوازي معه، تتعاون المنظمة الدولية للهجرة مع العديد من الوكالات الحكومية الوزارية والمحلية والإقليمية، بالإضافة إلى الملاجئ، لتصميم أفضل برامج ومبادرات مكافحة الاتجار بالبشر عبر تدريب هذه الأطراف وتعزيز قدراتها. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم المنظمة خدمات المساعدة المباشرة إلى ضحايا الاتجار بالبشر، بما في ذلك المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج. وفي إطار دورها كرئيس لشبكة السياسة العالمية بشأن التوظيف الأخلاقي، تلتزم المنظمة بالعمل مع الحكومات والقطاع الخاص لضمان تبني ممارسات التوظيف الأخلاقية. وهذا يشمل تعزيز آليات إدارة الحدود عبر إقامة الشراكات العامة والخاصة لضمان إدارة فعالة وشفافة للهوية وأنظمة توظيف أخلاقية. وتتضمن ركيزة التنقل هدفين استراتيجيين هما:

### الهدف الاستراتيجي 1:

ضمان سبل تنقل آمنة للمهاجرين خلال مراحل دورة الهجرة من تاريخ مغادرتهم إلى منطقة الخليج واثناء وجودهم فيها وحتى خروجهم منها

---

**أ.** إبرام شراكات مع حكومات بلدان الخليج ودول المنشأ لتوفير المعلومات والتوجيه للمهاجرين خلال رحلة الهجرة بمختلف مراحلها، والتشجيع على اعتماد برنامج المعلومات والتوجيه الشامل حيثما أمكن ذلك.

**ب.** توفير الدعم عن طريق تقديم المساعدة التقنية للكيانات الحكومية لتمكينها من تنفيذ برنامج المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج للمهاجرين، وهذا يشمل بناء القدرات لتطبيق ممارسات إدارة الحالة الشفافة والفعالة، وطرح مبادرات مشتركة لتعزيز القدرات بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد لضمان سبل تنقل آمنة.

**ت.** تسهيل تقديم المساعدة التقنية لحكومات الخليج في مجال إدارة الحدود. وتحديد بدائل آمنة وقابلة للتطبيق لاحتجاز المهاجرين غير النظاميين؛ وفحص المهاجرين لتحديد ما إذا كانوا ضحايا الإتجار بالبشر؛ وتوفير خدمات إحالة ضحايا الاتجار بالبشر المحتملين إلى الملاجئ ومراكز الخدمات للحصول على مساعدة متخصصة.

**ث.** مساعدة الحكومات في مجال تقييم أنظمة إدارة الهوية لديها وتطويرها، مع التركيز على اعتماد أنظمة فعالة ومتوافقة مع المعايير الدولية.

ج. التعاون مع أصحاب العمل ووكالات التوظيف لتحديد الإصلاحات اللازمة في ممارسات التعيين والتوظيف واعتماد وتطبيق ممارسات أخلاقية. ويتضمن ذلك تعزيز الممارسات التي تتماشى مع النظام الدولي لنزاهة التوظيف، والتوظيف الذكي، وشفافية ودقة الوثائق، وتوثيق المهارات وتصديقها، وتعزيز المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير حوكمة الشركات.

### الهدف الاستراتيجي 2:

وضع نهج وآلية شاملين لمكافحة الاتجار بالبشر من خلال الاستعانة ببرامج الوقاية والحماية والمحاسبة والسياسات والشراكات

---

أ. إبرام شراكات مع الوكالات الحكومية والملاجئ والمنظمات غير الحكومية ووكالات التوظيف والجهات المعنية الأخرى لبناء القدرات في تدخلات مكافحة الاتجار بالبشر، بالإضافة إلى تقديم برامج المساعدة المباشرة:

1) **الوقاية:** دعم حكومات الخليج من خلال توفير المساعدة التقنية في إطار مبادراتها لإصلاح نظام الكفالة كما ذكرنا سابقاً، والتعاون مع الحكومات لتعزيز الوعي بشأن مخاطر ظاهرة الاتجار بالبشر وتدابير مكافحتها من خلال حملات التوعية العامة التي تستهدف المهاجرين ووكالات التوظيف وأرباب العمل.

2) **الحماية:** بناء قدرات الملاجئ لتقديم خدمات متخصصة ولتقييم وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي/رعاية نفسية واجتماعية واعية (بما في ذلك رعاية القصّر والنساء والفتيات)، وتقديم المساعدة المباشرة إلى ضحايا الاتجار بالبشر. وبناء قدرات أنظمة العدالة لوضع آليات لمعالجة التظلمات والشكاوى وتضمن إحقاق العدالة.

3) **المحاسبة:** التعاون مع أنظمة العدالة الجنائية للكشف عن حالات الاتجار بالبشر ومحاسبة المسؤول عنها (بدلاً من تسوية النزاعات في مكان العمل أو اعتبارها مجرد مشكلة من مشاكل عدم دفع الأجور).

4) السياسات: مساعدة حكومات بلدان الخليج في وضع معايير العمل اللازمة للتصدي لقضية الاتجار بالمهاجرين، وهذا يشمل إصدار تصاريح الإقامة المؤقتة لضحايا الاتجار بالبشر، وتسهيل الاتفاقيات الثنائية بشأن العودة وإعادة الإدماج.

5) **الشراكة:** الشراكة في العمل مع القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والمغتربين والجهات المعنية الأكاديمية لضمان حماية ضحايا الاتجار بالبشر، والعمل مع هؤلاء الشركاء لدعم تصميم آليات وطنية للإحالة ووضعها موضع التنفيذ. وستكون المنظمة الدولية للهجرة شريكاً في مجال القدرات التقنية لـ "المركز الإقليمي المركز الإقليمي للتدريب وبناء القدرات لمكافحة الاتجار بالأشخاص" في البحرين.

### 3.3. المرونة والقدرة على التحمل

تعمل المنظمة الدولية للهجرة مع الشركاء للتصدي للتحديات الحالية في مجال الهجرة وتوقع الأحداث التي قد تساهم في تنقل الناس سواء كانت ناجمة عن الطبيعة أو من صنع الإنسان، والاستعداد لها. وتلتزم المنظمة بالعمل مع الحكومات الخليجية لتعزيز القدرات والتمكن من تقييم اتجاهات الهجرة وتوقعها في بلدان المنطقة، وإيجاد حلول مبتكرة تراعي الحقوق وتركز على الإنسان. كما تسعى المنظمة أيضاً إلى دعم هذه الحكومات في الحد من مخاطر الكوارث، وتقييم علامات الإنذار المبكر للمخاطر البيئية وتحديدها، وهذا يشمل العلامات المتعلقة بتغير المناخ والطريقة التي سيؤثر بها على أنماط الهجرة في بلدان المنطقة. وفي وقت يشهد عدداً لا يحصى من الأزمات السياسية والاقتصادية والإنسانية والبيئية والصحية المتزامنة، تسعى المنظمة الدولية للهجرة إلى العمل مع حكومات بلدان الخليج لإيجاد حلول فورية وطويلة الأجل لتلبية احتياجات المجتمعات الضعيفة. وقد دأبت المؤسسات الحكومية الخليجية على تأسيس أذرع إنسانية وتنموية تعمل على تقديم الدعم الإنساني وخدمات التعافي المبكر والتنمية. وعليه، تواصل الحكومات الخليجية توسيع مشاركتها وتأثيرها في المجال الإنساني والتنموي العالمي. وتستهدف المنظمة الدولية للهجرة دعم الدور الموسع للحكومات الخليجية في النظام الإنساني العالمي ومساعدتها في تفعيل العلاقة بين العمل الانساني والتنمية والسلام (HDPN)[23] في ظل السياقات المحلية التي تعمل فيها داخل منطقة الشرق الأوسط وغيرها من المناطق.

وفي المستقبل القريب، تطلق المنظمة الصندوق الخيري الإسلامي التابع لها، الذي سيعمل مع الحكومات والمؤسسات والجمعيات الخيرية والمؤسسات المالية الإسلامية والمانحين الأفراد في منطقة الخليج لدعم المجتمعات الضعيفة في المنطقة ومناطق أخرى من العالم. ومن خلال هذا الصندوق، ستعمل المنظمة الدولية للهجرة كوسيط يمكنه جمع وتوزيع صدقات المسلمين، بما فيها الزكاة.
وبالتالي، ستكون المنظمة قادرة على تقديم قدر أكبر من المساهمات لدعم جهود الحكومات والمجتمعات الرامية للحد من الفقر والجوع، والاستعداد للكوارث والاستجابة لها بسرعة، وتجديد المبادرات من خلال تقديم المساعدة المباشرة للفقراء. كما ستستعين المنظمة بالصندوق في توسيع جهودها لتنفيذ مشاريع الإغاثة والتنمية التي تعمل على تحسين الصحة وتخفيف معاناة الفئات الأكثر ضعفاً. وتتضمن ركيزة بناء القدرات هدفين استراتيجيين هما:

**الهدف الاستراتيجي 1:**

دعم حكومات بلدان الخليج في التنبؤ باتجاهات الهجرة فيها، بما يشمل دراسة أوجه الترابط بين الهجرة والبيئة وتغير المناخ وتقييم التحديات ذات الصلة بالصحة

**أ.** التعاون مع العديد من الجهات المعنية لإجراء تقييمات مستمرة لدوافع الهجرة عبر نهج قائم على المسارات لإثراء السياسات والبرامج المتعلقة بقضايا الهجرة بين بلدان الخليج ودول المنشأ والعبور في آسيا وأفريقيا، واستخدام بيانات الهجرة والبحوث لإنشاء قاعدة من البيّنات والمعلومات.

**ب.** مساعدة حكومات بلدان الخليج في التنبؤ وتقييم اتجاهات الهجرة المتعلقة بتغير المناخ والمخاطر البيئية الأخرى من خلال السعي إلى الحد من مخاطر الكوارث وتبني أنظمة الإنذار المبكر، وتحديد هيكل السياسات الضروري الذي يجب تبنيه للربط بين الهجرة وتغير المناخ.

**ت.** مساعدة الحكومات الخليجية في التخطيط لمواجهة التحديات ذات الصلة بالصحة، بما في ذلك إجراء تقييمات المخاطر، ومنع انتشار الجوائح في المستقبل، وضمان أن يتنقل العمال في البلدان بأمان، ووضع السياسات ذات الصلة وخطط الاستجابة.

[23] تعرّف لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام" في إحدى توصياتها من عام 2019. المزيد من المعلومات متوفرة في الرابط التالي: https://legalinstruments.oecd.org/public/doc/643/643.en.pdf

### الهدف الاستراتيجي 2:

العمل كشريك لحكومات الخليج في دعم وضع استراتيجيات الاستجابة الانسانية والطارئة للدول خارج منطقة الخليج

**أ.** دعم مبادرات الإغاثة والمساعدات الإنسانية التي تطلقها حكومات بلدان الخليج من خلال تعزيز قدراتها في تدخلات الاستجابة والتأهب لحالات الطوارئ، والإدارة الفعالة لجهود الإغاثة في حالات الكوارث، وتدخلات التعافي المبكر بعد الأزمات في بلدان أخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعالم.

**ب.** بناء قدرات حكومات بلدان الخليج، وبما يشمل الأقسام المعنية بالمساعدات الإنسانية، لضمان تطبيق نهج العلاقة بين العمل الانساني والتنمية والسلام في تدخلاتها ذات الصلة.

**ت.** الاستفادة من موارد وخبرات الجهات الفاعلة الإنسانية في القطاعين العام والخاص في منطقة الخليج، والتعاون بهدف تعزيز ارتباطها بالنظام الإنساني الدولي والتنموي.

**ث.** تجربة وإطلاق الصندوق الإسلامي الخيري من خلال بناء شراكات يبن العديد من الجهات المعنية في بلدان الخليج المختلفة.

راما ،لاجئة سورية أُعيد توطينها في سويسرا © المنظمة الدولية للهجرة / أنجيلا ويلز 2019

## 3.4. أولويات مشتركة ومتقاطعة

تنظر المنظمة الدولية للهجرة للأهداف الاستراتيجية من زاوية تتضمن عدداً من المجالات المشتركة والمتقاطعة التي تسترشد بها عند وضع وتنفيذ البرامج والسياسات.

### 3.4.1 البرامج الشاملة

#### *3.4.1.1* المساواة بين الجنسين

نظراً لأن النوع الاجتماعي يؤثر على كل مرحلة من مراحل رحلة المهاجرين، تلتزم المنظمة الدولية للهجرة بتعميم اعتبارات النوع الاجتماعي في سياساتها وبرامجها، والمساهمة في تحقيق المساواة بين الجنسين. ويضمن هذا النهج أن تلبي تدخلات المنظمة في بلدان الخليج احتياجات جميع المهاجرين، وبما يراعي اعتبارات النوع الاجتماعي. تحرص المنظمة على مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي عند تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها. ومثل هذه المراعاة تتجلى فيما يلي: 1) تبني سياسات هجرة تركز على الإنسان وعلى حقوقه وعلى مبادئ المساواة بين الجنسين؛ 2) المشاركة الفعالة لضمان أن تكون المشاورات مع الجهات المعنية شاملة للجميع؛ 3) الحرص على أن تكون فرق العمل المعنية مدركة لأهمية مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي، وتدريب هذه الفرق وموظفي المشاريع والمدربين أنفسهم على مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي، ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والتحرش الجنسي، وضمان التوازن فيما يخص النوع الاجتماعي ومعالجة أي عوائق محتملة أمام العمل في المشاريع؛ 4) جمع وتحليل بيانات الهجرة الشاملة والمراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي لمعرفة الاحتياجات المختلفة للمهاجرين، وهذا أمر مهم لإثراء سياسات الهجرة القائمة على البينات. من خلال هذه الجهود، تدرك المنظمة الدولية للهجرة المخاطر والتحديات والفرص والفوائد التي يواجهها المهاجرون أثناء رحلة الهجرة، وبالتالي تصمم تدخلاتها بطريقة مراعية للنوع الاجتماعي. وهذا يشمل ضمان حماية وحقوق العمالة المنزلية، وضحايا الاتجار بالبشر، والناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

#### *3.4.1.2* شمول الشباب

تحرص المنظمة الدولية للهجرة على إدراج التدخلات والنُهج المراعية للشباب في برامجها وسياساتها في بلدان الخليج. وتصاغ سياسات المنظمة الشاملة للشباب بما يتماشى مع استراتيجية "شباب 2030" التي أطلقتها الامم المتحدة. وقد وضعت المنظمة الدولية للهجرة مجموعة من الأولويات لتلبية احتياجات الشباب في سياق الهجرة. كما تهدف تدخلات المنظمة الدولية للهجرة في منطقة الخليج إلى الاستجابة لأولويات مشاركة الشباب التي حددتها المنظمة. وهذا مهم جداً ولا سيما في منطقة الخليج، نظراً إلى أعداد المهاجرين الشباب[24] في هذه المنطقة، بالإضافة إلى أولويات الحكومات الخليجية المتمثلة في رفع مستوى مهارات وقدرات شبابها لدخول قطاعات مختلفة من سوق العمل.

#### *3.4.1.3* شمول ذوي الإعاقة

تحترم المنظمة الدولية للهجرة تنوع جميع الأفراد وتدرك التحديات والحواجز التي قد يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة في رحلة الهجرة. وتلتزم المنظمة بالعمل مع الشركاء في الخليج لتقييم احتياجات المهاجرين من ذوي الإعاقة ووضع سياسات وبرامج تلبي تلك الاحتياجات. وتقدم المنظمة سنوياً تقارير عن التقدم المحرز في المؤشرات المستمدة من استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

[24] بحسب بوابة بيانات الهجرة العالمية بمركز تحليل بيانات الهجرة العالمي التابع للمنظمة الدولية للهجرة، فإن نسبة المهاجرين الدوليين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً والمقيمين في دول الخليج في منتصف عام 2020 تتراوح بين 8% -14.2% بحسب الدولة (المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، يناير/كانون الثاني 2020 (https://www.migrationdataportal.org/international-data?i=stock_young_perc&t=2020)

### 3.4.2 إدارة البيانات والابحاث للتدخلات القائمة على الأدلة

تستند تدخلات المنظمة الدولية للهجرة، سواء كانت سياسات أم برامج، إلى بحوث تدعمها البيّنات وإدارة البيانات على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والوطنية، وتتماشى مع استراتيجية المنظمة لجمع بيانات الهجرة. وفي الوقت الحالي، عقدت المنظمة شراكات مع العديد من الوكالات الأممية تتعلق بالدراسات البحثية المهمة حول بلدان الخليج، بما في ذلك الهجرة، وإمكانية الحصول على خدمات الصحة، والهجرة والحماية الاجتماعية، فضلاً عن عدد من الجوانب الأخرى. وتتطلع المنظمة إلى تعزيز شراكاتها القائمة وبناء أخرى جديدة قائمة على الأبحاث مع المكاتب الإحصائية الوطنية والمؤسسات الحكومية وكذلك الوكالات الأممية الشقيقة والمنظمات الدولية والوطنية الأخرى، لإجراء الابحاث حول تداخل الهجرة مع القضايا الإنمائية والإنسانية. كما تسعى المنظمة أيضاً إلى تحسين الجهود البحثية التي تقدم أفكاراً حول تجارب المهاجرين على طول سلسلة الهجرة، وإبرام شراكات مع منظمات المجتمع المدني المحلية ومنظمات المهاجرين التي يمكن أن تسهّل جمع البيانات. كما تهدف المنظمة أيضاً إلى دعم الشركاء من خلال تعزيز القدرات في جوانب جمع البيانات وتحليلها، وتسليط الضوء على الأدوات الناجحة التي يمكن الاستفادة منها، مثل ملف مؤشرات حوكمة الهجرة، والموجزات الوصفية التي وضعتها المنظمة عن الهجرة، بالإضافة إلى منصات مثل مركز تحليل بيانات الهجرة العالمي. وتتطلع المنظمة أيضاً إلى إشراك مكاتب الإحصاء الوطنية والمؤسسات الحكومية في دعم جهود جمع البيانات فيما يتعلق بالإبلاغ عن أهداف الاتفاق العالمي للهجرة وأهداف التنمية المستدامة. وتسعى المنظمة في نهاية المطاف إلى تشجيع الشركاء على إنشاء واستخدام أدوات إدارة البيانات وتحليلها، إن لم تكن موجودة مسبقاً، لتعزيز حلول الهجرة القائمة على الأدلة وتسليط الضوء على أفضل الممارسات على المستويين الإقليمي والعالمي.

### 3.4.3 تغير المناخ

تدرك المنظمة الدولية للهجرة حجم الآثار المتفاقمة الناجمة عن تزايد الضغوط والمخاطر البيئية المرتبطة بتغير المناخ. ولا يزال تأثير التدهور البيئي وتغير المناخ على تنقل البشر مستمراً، إذ تشكل الهجرة إحدى استراتيجيات التكيف مع هذا التغير. وتشهد بلدان الخليج والبلدان العربية على نطاق أوسع ارتفاعاً في درجات الحرارة ومستوى سطح البحر، كما تتعرض لمخاطر طبيعية وفيضانات وغيرها من التهديدات البيئية المعقدة[25]. علاوة على ذلك، ما تزال اقتصادات بلدان الخليج قائمةً على النفط، رغم الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد. وتخلق هذه الحقائق عدداً لا يحصى من التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعقدة التي ستؤثر على تدفقات الهجرة داخل وخارج بلدان الخليج، وستظل تسهم فيها. وستستمر آثار تغير المناخ في بلدان المنشأ في التأثير على تدفق الهجرة، وتشهد على ذلك أنماط التنقل من بلدان شرق أفريقيا والقرن الأفريقي إلى شبه الجزيرة العربية. وبالإضافة إلى ذلك، يؤثر تغير المناخ على قدرة المهاجرين على العمل بسلامة وأمان في الظروف الجوية القاسية لما لها من آثار صحية مثل الإجهاد الحراري والجفاف. وقد كانت المنظمة شريكاً رئيسياً في تقديم المشورة للحكومات، وتسهيل الشراكات بشأن الهجرة والبيئة وتغير المناخ. وتحرص المنظمة على العمل مع حكومات بلدان الخليج في هذه المسألة المهمة، لا سيما وأن هذه البلدان تتبنى الاتفاقيات المتعلقة بالمناخ[26]. وتستهدف المنظمة الدولية للهجرة دعم جهود بلدان الخليج في مجال إنتاج المعرفة حول الدوافع البيئية خلف الهجرة في إطار سياقاتها. وتسعى أيضاً إلى مساعدتها في تحديد أولويات العلاقة بين الهجرة والبيئة وتغير المناخ[27]، بما في ذلك دراسة الوظائف الخضراء والحلول القائمة على الطبيعة للمهاجرين والنساء والشباب وكذلك للمجتمعات المستضيفة. وسيسترشد عمل المنظمة في هذا المجال بشكل أكبر باستراتيجية المنظمة بشأن الهجرة والبيئة وتغير المناخ.

[25] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. التكيف مع تغير المناخ في الدول العربية: أفضل الممارسات والدروس المستفادة، يوليو/تموز 2018، ص24-26 www.undp.org/publications/climate-change-adaptation-arab-states

[26] تشمل الأمثلة: تصديق دول الخليج على بروتوكول كيوتو، والتوقيع على اتفاق باريس والالتزام بالإبلاغ عن المساهمات المحددة وطنياً، والاعتراف ببنود الهجرة البيئية الموجودة في الميثاق العالمي للهجرة من خلال اعتمادها لهذا الاتفاق.

[27] للمزيد من المعلومات حول أهداف المنظمة الدولية للهجرة فيما يتعلق بالهجرة والبيئة وتغير المناخ، يمكن زيارة الرابط التالي: https:// environmentalmigration.iom.int/iom-and-migration-environment-and-climate-change-mecc

# 4. سبل تحقيق الأهداف الاستراتيجية

البحرين. © 2021 Unsplash / أجمل شمس

# 4. سبل تحقيق الأهداف الاستراتيجي

## 4.1 نهج المنظمة الدولية للهجرة للشراكات الاستراتيجية

تعمل المنظمة الدولية للهجرة على تعزيز الشراكات القائمة على نهج "الحكومة بأكملها" و"المجتمع بأكمله" للتعاون في معالجة قضايا الهجرة من منظور شامل، كما تتشارك وتتعاون مع الوكالات الأممية الشقيقة ومن خلال شبكات الأمم المتحدة المعنية بالهجرة.

### 4.1.1 نهج "الحكومة بأكملها"

عقدت المنظمة الدولية للهجرة شراكات عديدة مع الكيانات الحكومية في بلدان الخليج بدأتها من الكويت وتوسعت على مدى السنوات الماضية لتشمل دولاً أخرى. وتقدر المنظمة العمل مع السلطات الحكومية على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي لوضع مجموعة مشتركة من الأولويات بشأن الهجرة التي تتوافق مع الخطط الوطنية للحكومات ومع أولويات المنظمة. ومن خلال هذه الشراكات، يمكن إجراء تغييرات على مستوى النُظُم من شأنها تعزيز حوكمة الهجرة من خلال استخدام نهج "الحكومة بأكملها" والذي يُشرك جميع مستويات الحكومة. كما تخطط المنظمة الدولية للهجرة لتعزيز التنسيق مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لبلدان الخليج. وفي إطار التزام المنظمة المؤسسي بعملها في البلدان ذات الصلة، عيّن المدير العام للمنظمة مبعوثاً خاصاً إلى منطقة الخليج في عام 2019 للتعامل مع كبار المسؤولين.

كما تولي المنظمة الأولوية لإقامة علاقات مع السفارات والخدمات القنصلية لبلدان المنشأ والعبور بهدف التعاون معها في العمل على برامج مثل برنامج المعلومات والتوجيه الشامل، وبرنامج المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج، وإدارة الحدود، ومكافحة الاتجار، وغير ذلك من مجالات التنسيق الحاسمة ومناقشة آخر التطورات على طول ممرات الهجرة.

### 4.1.2 نهج "المجتمع بأكمله"

طبقاً للقرار رقم 44 من الاتفاق العالمي للهجرة، تستمر المنظمة الدولية للهجرة في إقامة شراكات مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية في إطار نهج "المجتمع بأكمله". ونظراً لأن طبيعة الهجرة إلى الخليج هي في الغالب هجرة أيدٍ عاملة، ستزيد المنظمة الدولية للهجرة من تعاونها مع أرباب العمل في القطاع الخاص كشركاء، وكذلك مع الجهات المعنية. وقد عززت المنظمة شراكاتها مع الأوساط الأكاديمية في الخليج، وتخطط لتوسيع نطاق تعاونها في المجال الأكاديمي في إطار تدخلاتها البرامجية القائمة على الأدلة. كما تخطط لتعزيز قدرة المؤسسات الأكاديمية في عمليات الهجرة والبحوث. كما تعمل المنظمة مع منظمات المجتمع المدني من خلال امدادها بالدعم التقني لتتمكن من تقديم المساعدة والخدمات المباشرة لمجتمعات المهاجرين، وتتطلع إلى توسيع هذه الشراكات. وتحرص المنظمة أيضاً على الاستمرار في المشاركة في كيانات مثل منتدى الهجرة في آسيا والمنتديات الإقليمية الأخرى. وفي ظل هذه الاستراتيجية، تخطط المنظمة أيضاً لتعزيز التنسيق مع وسائل الإعلام العربية والإقليمية ضمن أولويات الاتصال الخاصة بها لخلق خطاب أكثر دقة حول الهجرة والتنمية المستدامة.

### 4.1.3 منظمات الأمم المتحدة وشبكات الأمم المتحدة المعنية بالهجرة

من خلال شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، تسعى المنظمة الدولية للهجرة إلى العمل مع الوكالات الشريكة للأمم المتحدة لطرح رأي موحد حول الاتفاق العالمي للهجرة وأهداف التنمية المستدامة، لا سيما من منظور الهجرة باعتبارها مسألة متشابكة. وبوصفها عضواً فاعلاً في فرق الأمم المتحدة القطرية في الخليج، تتطلع المنظمة الدولية للهجرة إلى مواصلة التعاون مع الوكالات الأممية الشقيقة لترشيد الجهود الرامية إلى تطوير التقييمات القطرية المشتركة، وأطر التعاون المستدام، وتنسيق جهود البرامج والسياسات. ومن خلال الأمانة ودورها كمنسق لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة على الصعيد العالمي، تتطلع المنظمة إلى الاستمرار في استخدام شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة داخل البلد كمنصات تعاونية لتعزيز التنسيق بين الوكالات الأممية ومع حكومات الخليج، للاتفاق بشأن الهجرة والأولويات والتدخلات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وتعقد المنظمة وتترأس، بالشراكة مع الرؤساء المشاركين المعنيين، مناقشات الشبكة التي تجمع ممثلي الحكومات والوكالات الأممية معاً لتنفيذ أهداف الاتفاق العالمي للهجرة. وتسعى المنظمة إلى تعزيز التنسيق بين شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة في بلدان الخليج وفي دول المنشأ والعبور كمنصة لتحديد النُهج القائمة على طريق الهجرة لتلبية مجموعة كاملة من احتياجات المهاجرين.

احياء المنظمة الدولية للهجرة في الكويت ذكرى اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر لعام 2019. © المنظمة الدولية للهجرة 2021 / ميادة سراج الدين

## 4.2 آليات التشاور بين الدول حول الهجرة

من أهم الأدوار الرئيسية للمنظمة الدولية للهجرة الجمع بين الحكومات من خلال آليات التشاور بين الدول حول الهجرة. وتؤدي هذه الآليات دوراً مهماً في فتح حوارات بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد، وتشكل منصة للتوصل إلى اتفاق بشأن قضايا الهجرة الحرجة وتحديد الحلول المستدامة طويلة الأجل. وتعد قنوات الاتصال هذه ضرورية لتحديد المسؤوليات، والحصول على التأييد والالتزامات لتحقيق حوكمة أكثر فاعلية للهجرة بين البلدان المرسلة والمستقبلة وبلدان العبور. وفي هذا الوقت الحرج الذي التزمت فيه الحكومات الخليجية بالاتفاق العالمي للهجرة وأهداف التنمية المستدامة، ستعزز المنظمة الدولية للهجرة جهودها التنسيقية للتعاون الوثيق مع حكومات بلدان الخليج لدعم مشاركتها في مثل هذه الحوارات فيما بينها وعلى مستوى العالم. وتحرص المنظمة الدولية للهجرة على التواصل مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لبلدان الخليج العربية ومواصلة مشاركتها مع جامعة الدول العربية فيما يخص نماذج آليات التشاور بين الدول.

وتخطط المنظمة لمواصلة التنسيق مع الحكومات الخليجية بشأن آليات التشاور بين العديد من ممرات الهجرة. ويقع أحد هذه الممرات بين بلدان الخليج ودول شرق أفريقيا والقرن الأفريقي حيث تعتبر شرق إفريقيا منطقة منشأ أساسية للعمال المهاجرين الذين يسافرون إلى الخليج بهدف البحث عن فرص عمل[28] بشكل أساسي. ورغم النزاع القائم في اليمن، لا يزال خليج عدن يشكل ممر عبور رئيسي بين شرق أفريقيا والقرن الأفريقي وبلدان الخليج[29]، ما يعزز من أهمية زيادة التنسيق مع اليمن باعتبارها دولة عبور. وتهدف المنظمة إلى التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومات الخليج لرفع مستوى التنسيق بين الدول المرسلة والمستقبلة، وتحديد مجالات التعاون في إطار المنتدى الوزاري الإقليمي حول الهجرة في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي. وستواصل المنظمة المشاركة في حوار أبوظبي وعملية كولومبو بشأن الهجرة بين بلدان الخليج والدول الآسيوية. كما تحرص المنظمة على إشراك حوار أبوظبي وغيره من نماذج آليات التشاور بين الدول والمنصات العالمية بهدف تسهيل الحوار ودعم صنع السياسات القائمة على الأدلة حول تغير المناخ والهجرة في الخليج، بالإضافة إلى المشاركة المستمرة في تنقل العمالة وهجرة اليد العاملة والتوظيف الأخلاقي وحقوق العمال المهاجرين، والاتفاقيات الثنائية لهجرة اليد العاملة، وقانون الهجرة الدولي.

وفي إطار الجهود التي تبذلها المنظمة الدولية للهجرة لدعم مبادرات الحكومات الخليجية الرامية لمكافحة الاتجار بالبشر، تسعى المنظمة إلى مواصلة مشاركة حكومات الخليج في "المنتدى الحكومي لمكافحة الاتجار بالبشر في الشرق الأوسط"، وهو منتدى سنوي أنشئ في عام 2018 من قبل اللجنة الوطنية لحكومة البحرين لمكافحة الاتجار بالأشخاص وهيئة تنظيم سوق العمل، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتوفر هذه الفعاليات وغيرها من المنتديات وآليات التشاور بين الدول، فرصة لبلدان الخليج للمشاركة في تبادل المعرفة وتعزيز نماذج إدارة الهجرة الناجحة مع البلدان الأخرى، مثل تلك النماذج الموجودة في الاتحاد الأوروبي. وتتمثل إحدى هذه الفرص في إشراك بلدان الخليج في جهود المنظمة الدولية للهجرة المستمرة لمناقشة تنقل العمالة وشراكات المواهب ونموذج شراكات تنقل المهارات مع المفوضية الأوروبية. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن العديد من بلدان الخليج تتخذ إجراءات فعالة لمكافحة الاتجار بالبشر، يعد المنتدى الحكومي لمكافحة الاتجار بالبشر في الشرق الأوسط فرصة أخرى لتبادل الخبرات.

## 4.3 الاتصال الاستراتيجي

الهجرة مسألة معقدة تتداخل مع العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية على كافة الاصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. لهذا السبب، تقدر المنظمة الدولية للهجرة إنشاء قنوات اتصال مفتوحة وشفافة حول تحديات الهجرة وفرصها. وتشارك المنظمة في اتصالات مستمرة مع حكومات بلدان الخليج وجميع الجهات المعنية للتنسيق والترابط بشأن أولويات الهجرة. وتهدف المنظمة إلى نشر الوعي وبلورة خطاب بنّاء ودقيق حول الهجرة، وتسعى إلى تحقيق ذلك من خلال إطلاق حملات توعوية تساعد على إشراك المهاجرين وجعل تجاربهم قابلة للتوثيق، فضلاً عن نشر الحقائق والمعلومات حول المهاجرين ومجتمعات المهاجرين. وتستند اتصالات المنظمة الدولية للهجرة وبرامجها ومشوراتها السياسية، على الأدلة والبيانات والأبحاث القائمة على الحقائق.

[28] تقرير الهجرة في العالم 2020 الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة، ص61
[29] تقرير المنظمة الدولية للهجرة عن الوضع في اليمن يوليو/ تموز 2021

وتسعى المنظمة جاهدة لتشكيل قاعدة الأدلة من خلال البحث والتفكير. وبصفتها منظمة دولية تحترم الثقافات المحلية للبلدان الشريكة لها، تزيد المنظمة الدولية للهجرة من جهودها لإنشاء قنوات اتصال باللغة العربية من خلال القنوات الرقمية وغير الرقمية، وفي الحوارات الرسمية مع ممثلين خليجيين من مختلف القطاعات. كما تسعى المنظمة جاهدة إلى تعزيز التواصل بشأن مكافحة كراهية الأجانب ووصمة العار حول العمال المهاجرين.

## 4.4 كادر من الخبراء والأخصائين الإقليميين

تنبع قوة المنظمة الدولية للهجرة من تواجدها الميداني الواسع بدعم من أعضاء فريقها الإقليمي والعالمي. ويضم هذا الفريق متخصصين إقليميين يمتلكون معرفة إقليمية عميقة ببلدان الخليج بالإضافة إلى خبراء أخصائين يترأسون عمل البرامج والسياسات. وتقود بعثات المنظمة في الخليج العلاقات مع الوزارات والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وعدد من الجهات المعنية الأخرى. وتجعل هذه البعثات من أولوياتها فهم السياقات المحلية لبلدان الخليج والاستجابة لها. وتحظى البعثات الخليجية التابعة للمنظمة الدولية للهجرة بدعم المكتب الإقليمي للمنظمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإدارات المقر الرئيسي الدولي. ويعمل كادر المنظمة الدولية للهجرة مع الشركاء بصفتهم خبراء مختصين ومستشارين.

## 4.5 التعاون بين الدول

تعمل المنظمة الدولية للهجرة على المستويات العالمية والإقليمية لبناء أساس من التنسيق والترابط بين مكاتبها الإقليمية بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من التأثير للسياسات والبرامج بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وفي إطار هذه الاستراتيجية، تتطلع المنظمة الدولية للهجرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى زيادة التعاون مع المكاتب الإقليمية في نيروبي وبانكوك وغيرها. وستواصل المكاتب الإقليمية للمنظمة ضمان التعاون الإقليمي بين شبكات الأمم المتحدة المعنية بالهجرة في بلدان الخليج والدول المرسلة للمهاجرين ودول العبور.

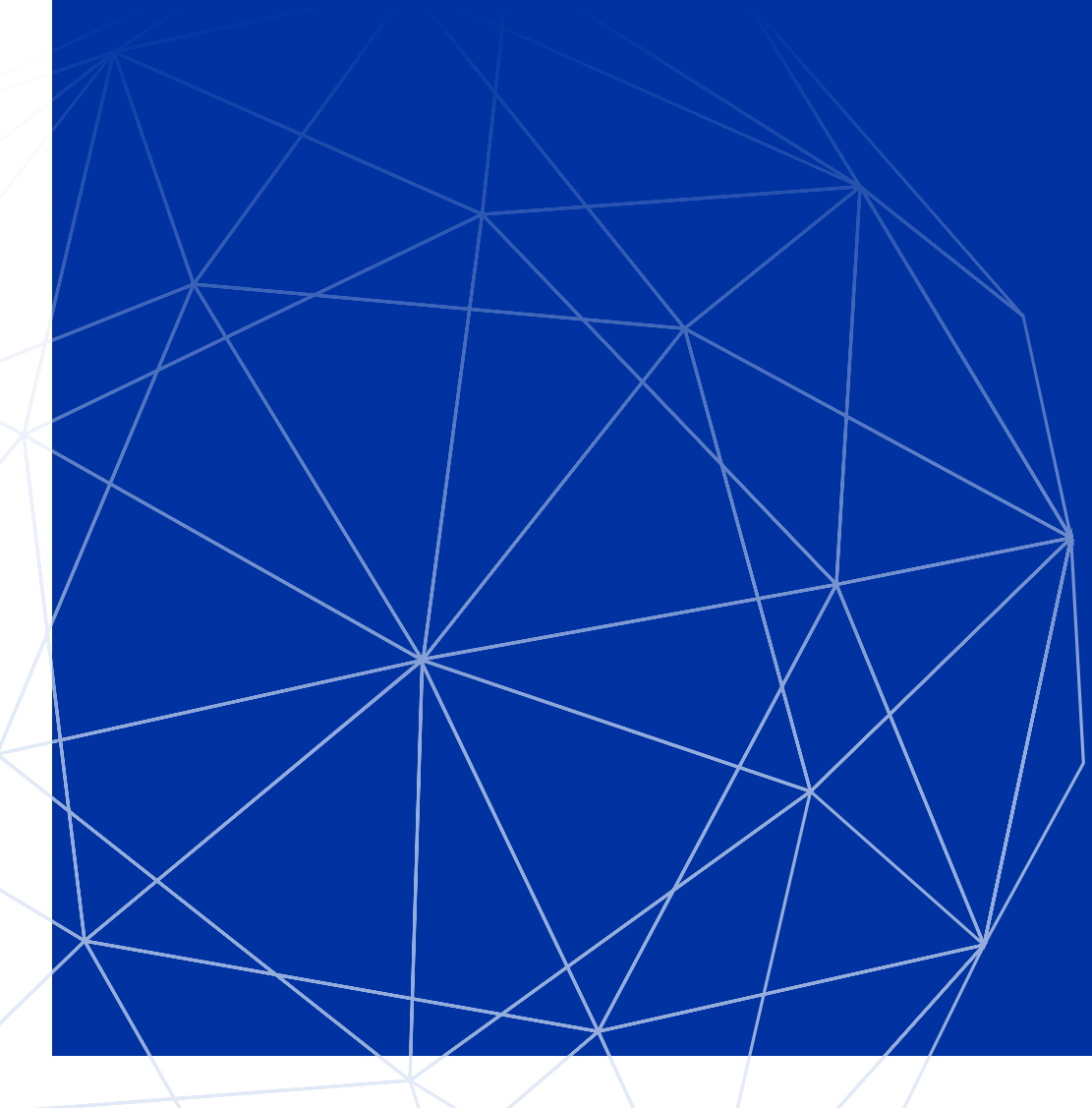

# 5. الخلاصة: المنظمة الدولية للهجرة في منطقة الخليج 2024

شابة إثيوبية على الساحل في شبوة، اليمن، بعد ركوب قارب من بوساسو في الصومال © المنظمة الدولية للهجرة 2020.

# 5. الخلاصة: المنظمة الدولية للهجرة في منطقة الخليج 2024

تؤكد المنظمة الدولية للهجرة على التزامها تجاه المهاجرين والحكومات والمجتمعات المستضيفة في الخليج وتجاه دول المنشأ والمجتمعات فيها. وتقدم المنظمة استراتيجية استشرافية ونهجاً سريع الاستجابة ومرناً يقوم على الحقوق ويركز على الإنسان ويعمل وفقاً للأجندات الوطنية لبلدان الخليج.

وتؤمن المنظمة أنه من خلال العمل مع الحكومات الخليجية والسفارات وخدمات القنصلية لبلدان المنشأ والعبور والوكالات الأممية الشقيقة ومجموعة من الشركاء، فإن هناك فرصة كبيرة لتغيير الخطاب بشأن الهجرة في الخليج بشكل إيجابي. كما إن هناك فرصة لتسليط الضوء على الهجرة باعتبارها محركاً قوياً للتنمية المستدامة يؤدي فيه المهاجرون دوراً مهماً كعوامل تنموية في بلدان المنشأ والمقصد على حد سواء. وتثق المنظمة الدولية للهجرة بأن شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة ضرورية لتعزيز هذا الخطاب، لأن إعطاء الهجرة الاهتمام اللازم لتحقيق اقصى إمكانات النمو هو في صلب تحقيق الاتفاق العالمي للهجرة وأهداف التنمية المستدامة. وستواصل المنظمة الدولية للهجرة العمل مع حكومات الخليج والوكالات الأممية، وغيرهم من الشركاء، لتنسيق وتقييم كل من السياسات والإجراءات التي تركز على التنمية والخاصة بالهجرة، للاستفادة بأكبر قدر ممكن من العلاقة بين الهجرة والتنمية من خلال نهجي "الحكومة بأكملها" و"المجتمع بأكمله".

وفي خضم سعي المنظمة الدولية للهجرة إلى توسيع عملها في منطقة الخليج، ستظهر العديد من التحديات والفرص غير المتوقعة. وستكون قدرة المنظمة على التأقلم مع التغيير، وتعديل الأولويات، وبناء الشراكات الموسعة، والانفتاح على تغيير التصورات على الصعيدين الداخلي والخارجي المتعلقة بدور المنظمة في الخليج، كلها عوامل حاسمة لتحقيق النجاح.

وتسعى المنظمة، مسترشدة بالاتفاق العالمي للهجرة وأهداف التنمية المستدامة ومبادئ المنظمة وقيمها، جاهدة لتكون شريكاً استراتيجياً وتقنياً يترأس الحوار والعمل والالتزام بتحسين حوكمة الهجرة والتنمية المستدامة طويلة الأجل. كما تتطلع المنظمة إلى توسيع نطاق الشراكات والحوار والعمل والتعاون للتصدي للتحديات واقتناص الفرص والبناء عليها وإيجاد حلول ترضي جميع الجهات المعنية بالهجرة.

# الملحق

عامل في الديرة – دبي – الامارات العربية المتحدة. C Unsplash. دامير بابيسك 2021

# ملحق 1. نبذة عن المنظمة الدولية للهجرة

المنظمة الدولية للهجرة هي وكالة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية الرائدة في مجال الهجرة، وتعمل بشكل وثيق مع الجهات المعنية الرئيسية وهي المهاجرون والدول الأعضاء، لتعزيز الهجرة الإنسانية والآمنة والمنظمة، وذلك من خلال تقديم الخدمات والمشورة للحكومات والمهاجرين من منظور متكامل وشامل، ويشمل ذلك الروابط للتنمية، بهدف زيادة فوائد وفرص الهجرة والحد من التحديات التي تواجهها. تأسست المنظمة عام 1951، وتمتلك ما يزيد على 170 دولة عضو، ومكاتب في أكثر من 400 موقع ميداني، ويعمل لديها أكثر من 14,000 موظف - 90 في المائة منهم يعملون ميدانياً. وتمتلك المنظمة ثلاث مكاتب قطرية في بلدان الخليج، في البحرين والكويت وقطر. كما تتمتع بحضور نشط في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وتقدم دعماً مباشراً في سلطنة عمان.

تقر خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بأن التنقل البشري والتنمية المستدامة وجهان لعملة واحدة، ولن تتحقق أهداف التنمية المستدامة- والالتزام بمبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" والوصول إلى الأشد تخلفاً عن الركب- دون إيلاء الاعتبار الواجب للهجرة. بالإضافة إلى ذلك، يستند الاتفاق العالمي للهجرة على أجندة 2030، ويعزز مبادئ وجود نهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله لمعالجة هذا الارتباط الجوهري. وستدعم هذه الاستراتيجية الدول الأعضاء لتحقيق ذلك والاستفادة في نهاية المطاف من إمكانات الهجرة من خلال نهج شامل لتحقيق نتائج التنمية المستدامة للجميع. كما أنها مساهمة مباشرة في عقد العمل لتعجيل التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتم ذلك من خلال تحقيق قدر أكبر من الاتساق والأثر الإنمائي ضمن أنشطة المنظمة الدولية للهجرة، والسماح باتباع نهج مشترك في عملية تصميم المنظمة وتنفيذها لمدخلاتها كما هو مذكور في الرؤية الاستراتيجية للمنظمة.

تمتد الرؤية الإستراتيجية للمنظمة الدولية للهجرة، التي قدمتها المنظمة إلى الدول الأعضاء عام 2019، للفترة من 2019 حتى 2023. وتوضح الرؤية كيف تخطط المنظمة للنهوض بمسؤولياتها الجديدة والناشئة، بما في ذلك دورها كمنسق للشبكة. كما تحدد الاستراتيجية "اتجاه السفر" للمنظمة الدولية للهجرة، كما أنها استشرافية وتشجع "التفكير المشترك". وتتماشى هذه الاستراتيجية مع رؤية المنظمة، والاستراتيجية الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2020-2024، وإطار النتائج الإستراتيجية للمنظمة الدولية للهجرة، والتي ترتكز على الإطار العام لأجندة 2030 (والاتفاق العالمي للهجرة).

# ملحق 2. خريطة تواجد المنظمة الدولية للهجرة في بلدان الخليج

**المصدر:** المنظمة الدولية للهجرة، أبرز الملامح الرئيسية للعودة وإعادة الإدماج لعام 2019، 2020.

**ملحوظة:** هذه الخريطة لأغراض الرسوم التوضيحية فقط. الحدود والأسماء الموضحة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تعني الموافقة أو القبول الرسمي من قبل المنظمة الدولية للهجرة.

# ملحق 3. الأولويات الاستراتيجية في بلدان الخليج

47 ج، شارع أبو الفدا 11211، القاهرة، مصر
• الهاتف: 20227365140+ • الفاكس: 20227365139+
• البريد الإلكتروني: iomegypt@iom.int • الموقع الإلكتروني: www.iom.int